جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

التحديث في تركيا.

م.د. غسان فيصل ياسين يحيى الدوري

العام الدراسي٢٠٢٥-٢٠٢٦

وفي ذات الوقت استغل مصطفى كمال التفاف الجماهير حوله فدعا الى انتخاب اعضاء برلمان جديد يكون مركزه انقرة ويطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشور على " الى جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها، ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع اسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال" ثم واستطرد مصطفى كمال قائلاً "وامام هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الامة وانقاذ الوطن، فقد اصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة، وذلك وفقاً للمبادئ الاتية:

١- ان الجمعية الوطنية التي ستلتئم في انقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والاشراف عليها.

٢- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب ان تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.

٣- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الالوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.

٤- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

٥- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف ان يرشح نفسه انفرادياً.

٦- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.

٧- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري ويعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الاصوات.

٨- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى انقرة بعد اعلان النتائج.

وعلى ذلك الاساس فقد تشكل **المجلس الوطني التركي الكبير الاول** في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠ بنسبة (٥) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه ٣٥٠ عضواً منهم ٢٧٠ من ممثلي الولايات و٦٨ من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا الى الحركة الوطنية التركية، ١٢ عضواً من الذين القت سلطات الاحتلال القبض عليهم ونفتهم الى مالطة فعدهم المجلس من ضمن اعضائه.

تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد، تنتخب لمدة اربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وان تلك الانتخابات كانت تجري لنظام القائمة، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية، ويكون عدد مرشحي اية ولاية محدداً بعدد سكانها.

وفي ٢٤ من نيسان عام ١٩٢٠ تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الاول في انقرة، وفي الافتتاح حضر ١١٥ عضواً على ان يحضر الباقون في شهر ايار، ولوحظ ان الاعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم رؤساء الجماعات المسلحة، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون ورؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده، حيث وجدنا الاعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الافكار مما جعل التصادم بينهم امراً مؤكداً، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الاعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس امراً واقعاً.

ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الاول لانعقاده في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة، وان قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه اقام دولة جديدة تماماً، كما ويلاحظ ايضاً انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى احزاب ومنظمات سياسية متعددة يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما.

وبعد اداء الاعضاء اليمين و القسم للولاء للميثاق الوطني، انتخب مصطفى كمال باشا اول رئيس للمجلس الوطني الكبير، حيث تولى المجلس ادارة البلاد مباشرة وانتخب من اعضائه لجنة اجرائية (هيئة وزارة) تقوم بإدارة الاعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في ٢٩ نيسان ١٩٢٠ عدداً من القوانين ومنها قانون الخيانة الوطنية (**الذي وصف فيه اي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الامة للشعب، وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الاعدام، اما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن**)، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الامة

والحد من الهرب من الجيش، اصدر المجلس قانون اخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال، ومنحها صلاحية اجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للأحكام في القضايا التي تعرض عليها.

وفي الثاني من ايار تشكل المجلس الحكومي الذي ضم احد عشر وكيلاً برئاسة مصطفى كمال باشا ,ولتكن هنالك حكومتان في الدولة العثمانية احدهما في استانبول والثانية في انقرة ,وفي الوقت الذي الغى المجلس كافة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين حكومة السلطان والدول الاجنبية بعد هدنه مودروس , فضلاً عن القوانين التي اصدرت قبل ١٦ اذار عام ١٩٢٣ . وقد جعل المجلس الوطني التركي الكبير بقراراته هذه حكومة السلطان غير شرعية الا انه لم يجرؤ على الغاء السلطنة حينها, اثارت اجراءات مصطفى كمال الحازمة سياسياً وثورياً ردود فعل قوية من قبل حكومة استانبول ولتصدر الاخير في ١١ ايار وعبر المحكمة العسكرية حكماً بالاعدام غيابياً بحق مصطفى كمال وقادة الحركة الكمالية ,تزامناً مع فتوى اصدرها شيخ الاسلام احل بموجبها قتل المتمردين "الكماليين" بوصفه واجباً دينياً ,لانها وصفت كمال واتباعة بالخارجين عن السلطة الشرعية,الا ان مفتي انقرة اصدر فتوى مضادة اعلن فيها بطلان الفتوى الاولى التي اصدرها شيخ الاسلام بوصفها صادرة تحت رهينة سيوف ورصاص الاحتلال وطالبت المسمين ان ينقذوا خليفتهم من الاسر.

على الرغم من ذلك لم تتراجع عزيمة الكماليين ومواصلتهم نضالهم من اجل تحرير بلادهم, بل شجعهم ذلك على المقاومة والدفاع عن تركيا فبادر مصطفى كمال الى اعلان حالة الجهاد ضد دول الحلفاء التي تسعى لتدمير الشعب التركي من خلال فتوى اصدرها شيخ الاسلام ,الامر الذي ولد ضغطاً على حكومة الدامادا فريد باشا التي كانت قد قدمت استقالتها في ١٨ تشرين الاول عام ١٩٢٠ ولتشكل حكومة جديدة برئاسة توفيق باشا في ٢١تشرين الاول عام

١٩٢٠ لكن الاخيرة لم تتجرأ على المصادقة على معاهدة سيفر المعقودة في ١٠ اب والتي نصت على تقسيم الاراضي التركية وتحويلها الى مستعمرات تابعة لدول الحلفاء,

وفي ظل التطورات التي شهدتها الدولة العثمانية انذاك ولاسيما توطيد اركان النظام السياسي الذي شكلته الحركة الكمالية واتباعها في الاناضول اقترح مصطفى كمال اصدار دستور جديد سمي ب"قانون التشكيلات الاساسية" يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس الوطني الكبير واتفق على اصدار بيان موجز حالما تدرس المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والاهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتآمر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس، ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير، استقلال تركيا بحدودها التي عينها الميثاق الوطني، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للامة، وانه برلمان ثوري يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه مخول بالتصديق على الدستور، واعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.

، وفي ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٢١ اصدر المجلس الوطني الكبير دستور عام ١٩٢١ تألف من ٢٣ مادة، اكدت المادة الاولى على جعل السلطة بيد الشعب وجاء في الثانية ان المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي الثالثة للمجلس حق قيادة الدولة التركية، وتسمى حكومة المجلس الوطني التركي الكبير، واشترطت المادة الرابعة وجوب اجراء انتخابات المجلس مرة واحدة كل عامين ومنحت المادة السابعة المجلس الوطني حق تنفيذ الاحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديلها وفسخها، وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن فجعلت المجلس الوطني مصدر كل سلطات الدولة، اما المادة التاسعة فقد حددت مدة رئاسة رئيس الجمهورية طيلة مدة دورة المجلس، نصت المادة الثامنة

على ان حكومة المجلس الوطني تدير دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم طبقاً للقانون، ويضع المجلس الخطة التي يتبعها الوكلاء في الشؤون الادارية ويستبدلهم بغيرهم عند الحاجة وفي النصف الاول من شهر حزيران عام ١٩٢١ سن المجلس قانوناً جديداً، مؤلفاً من ثماني مواد يبين كيفية انتخاب وكلاء الاجراء (الوزراء) اذ نصت المادة الاولى عند انتخاب وزارة جديدة تؤلف لجنة اعضاؤها رئيس المجلس الوطني الكبير ووكيلا ورؤساء اللجان النيابية الخاصة بالأمور الشرعية والوقفية والداخلية والخارجية والقضائية والمالية والاقتصادية والعمرانية والعلمية والصحية والاجتماعية ومن رئيس الوكلاء (الوزراء) وبعد المفاوضة تنتخب تلك اللجنة لكل وكالة ثلاثة مرشحين من اعضاء المجلس الوطني الكبير، وتعرض اسمائهم على المجلس الوطني الذي ينتخب ثلثهم للوزارة، اما المادة الثانية فنصت عند انتخاب رئيس الوزارة الجديدة ينضم اعضاء الوزارة الى لجنة الترشيح المذكورة ويشترك الجميع في ترشيح اثنين من الوزراء او من النواب ويعرضون ذلك على المجلس الوطني الذي يختار رئيس الوزارة.

في ذلك الوقت كان الباشا مصطفى كمال قد اوقف توغل القوات اليونانية في الاراضي التركية واضعاً حداً لمغامرتها الفاشلة في الاراضي التركية, ومن اجل فض ازدواجية السلطة في الدولة العثمانية طلب الكماليون من اعضاء البرلمان في ٣٠ تشرين الاول عام ١٩٢٢ الموافقة على مشروع قرار جديد وخطير للغاية على المجلس الوطني الكبير الاول يتضمن التصويت على الغاء السلطنة الذي بموجبه يتم فك ارتباط مؤسستي السلطنه والخلافة عن استنبول وليس هذا فحسب وانما احالة حكومة السلطان في اسطنبول الى المحاكمة متهماً اياها بتهمة الخيانة العظمى لأنها وافقت على دخول الحلفاء الى العاصمة واحتلال بقية الاراضي التركية في الاناضول عدا منطقة انقرة، وقد تمتم مناقشة القرار من ثلاث لجان اساسية وهي (الدستورية ,والقانوني والشرعية) وعلى الرغم من ان مصطفى كمال كان قد القى امام اعضاء المجلس خطاباً ايد فيه المشروع . الا ان ظهرت معارضة لتلك الخطوة من داخل المجلس ومن رجال

الدين، قبل ان رفض رفضاً قاطعاً في الاجتماع المشترك للجان الثلاثية. فأثار هذا الامر حفيظة مصطفى كمال وليلقي خطاباً اخر تمير بالشده والانفعال جاء فيه " ان السيادة لا يمكن تحقيقها عن طريق النقاش الاكاديمي وانما تتحقق عن طريق القوة والعنف..." وربما اراد كمال انذاك ان يوجه رسالة للشعب التركي لكي يكون علمانياً وعقلانياً حسبما يعتقد هو,يعتمد على العلم والتربية العلمانية الحديثه لا التربية الدينية القديمة ,فيكون بذلك قادراً على تطوير البلاد اقتصادياً وصناعياً الا ان هذا لا يتحقق الا بعد اعادة تاهيل تركيا لتقبل الافكار الكمالية,عبر سلب السلطة من ايدي الرجعيين والمحافظين الدينيين. وقد الغيت السلطنة بموجب القرار الذي وافق عليه المجلس الوطني المرقم ١٣٣٨ في ١ تشرين الثاني عام ١٩٢٢. الذي اعطى السلطة بأكملها الى المجلس الوطني الكبير.

اشار القرار الذي نال موافقة اعضاء المجلس بالاجماع الى " ان الشعب التركي له الحق في ايجاد شكل الحكومة التي تمثله ,وانه يعد حكومة استانبول التي تستند الى الحكم الفردي قد سقطت اعتباراً من ١٦ اذار عام ١٩٢٠ وهو اليوم الذي احتلت في استانبول" في تلك الاثناء لم يبقى لسلطان سوى السلطة الدينية (الخلافة) على مسلمي العالم , فاستقال توفيق باشا من حكومته في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ ,ونظم رفعت باشا انقلاباً في العاصمة استانبول وقام بخلع السلطان ووزراءه وتمكن من تولي زمام السلطة في استانبول في ٥ تشرين الثاني بأسم حكومة انقرة وعين ولي عهده عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز افندي خليفةً للمسلمين اعتباراً من ١٨ تشرين الثاني وهو قرار مؤقت لحين اعداد الشعب اعداداً كافياً لتقبل قرار الغائها نهائياً وتمهيد السبيل لتأسي جمهورية تركيا الحديثة.

جعلت الاحداث اعلاه جهود المجلس الوطني الكبير في سبيل تحرير تركيا والدفاع عنها ضد الاعداء قد جعل من الاناضول كتلة واحدة متماسكة، فاختار مصطفى كمال اعضاء

الوفد الذي سيمثل تركيا في مؤتمر لوزان وفعلاً ترأس الوفد احد اتباعه وهو عصمت باشا الذي كان قد تسلم مهام وزير خارجية حكومة انقرة وكان المشاركة في مؤتمر لوزان يمثل المرحلة الختامة لحرب الاستقلال التركية التي مرت بمرحلتين الاولى من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢-٤ شباط ١٩٢٣ والثانية ٢٣ نيسان ١٩٢٣- ٢٤ تموز ١٩٢٣فحقق لوفد التركي انتصاراً دبلوماسياً على سياسة دول الحلفاء اذ نصت معاهدة لوزان على

- اعادة السيادة التركية على كامل اجزاء الامبراطورية العثماني الاهلة بالاغلبية السكانية التركية والاعتراف باستقلالها السياسي مع الاحتفاظ بمنطقة تراقيا الشرقية واستانبول وشبه جزيرة غاليبولي وازمير وقليقيا والولايات الجنوبية الشرقية من الاناضول وادرنه وجزر امبورس وتينيدس.
- جلاء قوات الحلفاء عن مضايق استانبول والغاء جميع الامتيازات والمحاكم واللجان المراقبة والادارة الاجنبية.
- تنازل تركيا عن اي ادعاء لها في العراق وسوريا وفلسطين والاردن ومصر وشبة الجزيرة العربية وليبيا وقبرص وجزر الدوديكاليز.
- تدويل المضايق ونزع السلاح من الشواطيء الاسيوية والاوربية لها.
- استثناء لواء الموصل بوصفه تابعاً للعراق.

وفي الوقت الذي اخذ فيه على عاتقه مهمة مواجهة الخطر الخارجي فأنه لم يتوان ايضاً عن القيام بإصلاحات في جميع مفاصل الحياة العامة، اذ نظم مالية البلاد واصلح الادارة والتجارة واهتم بالزراعة والتعليم وحالة المواطنين الصحية.

وكرد فعل على اجراءات المجلس الوطني عينت الحكومة في استانبول مفتشاً عاماً للأناضول واصدرت محكمة عسكرية في اسطنبول حكماً غيابياً بالإعدام على قادة الحركة

الوطنية، وجرت اعتقالات واسعة بين سكان اسطنبول بتهمة التعاطف مع الحركة الوطنية، فضلاً عن قيام السلطان العثماني بنشر بياناً دعا فيه الى الكفاح ضد رجال الحركة الوطنية المتمردين في نظره، ولما كان المجلس الوطني التركي الكبير الاول قد انجز المهمة المقررة له وهي ادارة البلاد خلال فترة الحرب، وبغية اقرار الاصلاحات الداخلية الثورية الشاملة التي كانت في ذهن القيادة التركية، برزت هنا الحاجة الى مجلس وطني جديد يكون اكثر نضجاً ومسؤولية من الذي سبقه، وهكذا حل المجلس الوطني الكبير الاول نفسه بإيعاز من الحكومة في ١ نيسان عام ١٩٢٣ ودعا المواطنين الى اجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني الثاني.